## من «فوضوية المحرمات» إلى «فقه الممكن»:

# ردات الفعل على قانون مساعدة الديمقراطية في سورية

**محي الدين قصار***

■ دأبت خلال السنوات الماضية على محاولة ادراك أسس التعامل القائم بين السياسة العربية والإدارة الأمريكية، وما يهمني بهذه المرحلة هو مدى ادراك العرب لآلية القرار السياسي الأمريكي. والقدرة على ادراك هذه الآليات أمر يكاد أن يكون مصيريا بالنسبة للعربي، ولا سيما يالنسبة للسوري. فالسوري منذ نكبة بغداد أصبح موضع التهديد الأكبر للسياسة الأمريكية الخارجية. وأهم ما يلزمه في هذه المرحلة أن يمتلك ادراكا حقيقيا ليتمكن من بناء استراتيجيته على معرفة قيمة تقارب للصواب وتزيد صموده. ورأينا خلال السنوات القليلة الماضيات معارك تعكس هذا الادراك، فتعددت المعارك الاعلامية الجانبية التي دخلت فيها القيادات السياسية الحاكمة والمعارضة على السواء، فكم سمعنا من وزير عربي يجيب على مقال صحفي أمريكي، وكم مسؤول يعلن الحرب على تقرير اخباري، إلى ما هنالك من قنابل دخانية لا تتعلق بحقيقة قائمة، وقد سألني البعض عن امكانية قيام مجموعة ضغط سورية في أمريكا وكأن الأمر تشتريه من السوق بخمس دقائق.

وخلال الأسبوع المنصرم تأكدت الصورة المشوهة هذه لكل من تابع ردات الفعل السورية على قانون المنحة الأمريكية لمساعدة الديمقراطية. فقد نقلت لنا وسائل الاعلام العربية ردات فعل الحكومة السورية وبعض شخصيات المعارضة على مشروع مساعدة الديمقراطية في سورية، الذي قدمه مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية. وقد توالى الجانبان المزاودة على مواقف «وطنية» لا تنتمي للواقع بشيء.

فالحكومة السورية اعتبرت أن القرار «شيء مضحك» وأنه «تدخل في الشؤون الداخلية السورية.» أما جهات من المعارضة فقد عسكت تصريحاتها وكأن هذا المشروع هو «دفعة على الحساب» لإسقاط النظام في سورية. فترددت اجابتها بين الرافض له وبين الهامس المؤكد بأنه «لا يمكن ان يتم اسقاط النظام إلا بمساعدة أمريكا»

وهاتان الرؤيتان، الرسمية والمعارضة، تعكسان قصر نظر سياسي واضح لدى أصحابها، مما يؤكد عجزا لدى أصحابها عن ادراك آليات صناعة القرار السياسي في الادارة الأمريكية. ولكي نتمكن من إدراك هذا لا بد من تثبيت بعض الأمور التي أتت بقرار المشروع مساعدة الديمقراطية في سورية.

### حقيقة القانون:

فقراءة القانون نصا تؤكد أنه لا يهدف من قريب ولا من بعيد لاسقاط النظام في دمشق، كما أنه لا يهدف لإيصال مجموعة دون اخرى للحكم. وكنا نتمنى على المعترضين حكومة ومعارضة أن يتولوا عناء قراءة نص القانون. فالملايين الخمسة هي منح مشروطة تقدم لأي من الهيئات الأهلية أو المشتركة والتي تسعى للمساعدة في عملية الاصلاح السياسي والاداري في القطر. فقد نص القانون على أهداف هذه المنح كما هو آت:

تعزيز وتطوير المؤسسات المساهمة في دعم الممارسات الديمقراطية التي تهدف إلى مساهمة السوريين في بناء مصيرهم ومجتمعاتهم. ومثال هذه النشاطات كما وردت على صفحة وزارة الخارجية الأمريكية:

ـ سيادة القانون

ـ حرية الفكر والتعبير

ـ الحرية السياسية وتشكيل الأحزاب

ـ تعزيز الانتخابات الحرة والنزيهة.

فهذه الأهداف لا تشترط قلب النظام السوري ولا حتى المطالبة في قلبه، وإن كان مبررا للعرب أن ينظروا لكل حركة أمريكية بعين الشك وبمنظار العداء، ولكن يجب علينا أن نفرق بين ما يرغب البعض في الإدارة الأمريكية تحقيقه وما يمكن تحقيقه، فالذين صنعوا قانون المنحة للديمقراطية في سورية هم مختلفون تماما عن الذين صاغوا قانون محاسبة سورية، وإن التعامل معهما على أنهما من طبيعة واحدة لا يخدم مصلحة الوطن لا من قريب ولا من بعيد.

### السياسة الأمريكية في تحول مستمر:

رغم المهاترات الخطابية الأمريكية فإن السياسة الأمريكية غيرت من مواقفها خلال السنوات الماضيات. فالصامدون في الفلوجة وأنحاء العراق قصقصوا بصمودهم أجنحة اللوبي الإسرائيلي الذي كان يطمع أن تتابع الدبابات الأمريكية زحفها من بغداد لدمشق، أما وقد صمد العراق وصحيا الأمريكيون من حلم أكاليل الورود الموعودة على أبواب بغداد؛ بات السير إلى دمشق غير مقبول في واشنطن، ومع سقوط اجنحة الغربان الاسرائيلية في الإدارة الأمريكية انتقلت أولوياتهم نحو عزل سورية بعد أن تم جرحها في لبنان. فهدفهم اليوم هو أن يدعوا سورية في عزلتها تنزف أطول فترة ممكنة. فإن أصدقاء اسرائيل ضمن التركيبة الحاكمة اليوم في الإدارة الأمريكية هم أول المعارضين لأي تغيرات في التركيبة السياسية السورية بما فيها الانفتاح الذي قد يقوم به الحكم على الأحزاب والمؤسسات الشعبية. كما أنهم المعارضون لأي تغيرات قد تقيم أي نوع من الانفراج في العلاقة بين دمشق بقيادتها الحالية ـ أو بقيادة ديموقراطية بديلة ـ وبين واشنطن.

فقيام تحول ديمقراطي في سورية سينهي الكثير من متاعبها الخارجية، وسيفشل هذه الغربان في مخططاتها لتأليب المجموعة الدولية على سورية. وخروج سورية من العزلة يعني مزيدا من الدعم للمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية. كما ان غربان اسرائيل تعلم حق العلم بأن التحول الديمقراطي الحقيقي لا يعني أبدا وصول سلطة جديدة في سورية ستتخذ مواقف مغايرة أقل صلابة في مواضيع صمود الأمة والمقاومة في العراق ولبنان أو فلسطين. واسرائيل تعلم أن مواقف الصمود السورية قضية تتجاوز أشخاص القيادة السورية، فقضايا الأمة وأهمها التحرير لا يمكن أن يقبلها الشارع السوري سواء من الحكومة الحالية أو أي حكومة ديمقراطية قادمة.

فإذا كانت الفلوجة رمزا لنصر العراق، فأمريكا قبل الفلوجة تختلف عن أمريكا بعدها، وما كان يمكن أن يحققه اللوبي الإسرائيلي قبل غزو العراق أصبح أصعب بكثير أن يقبل بالادارة الأمريكية بعد صمود العراق. كما أن موضع قدم «اصدقاء» العرب في الإدارة الامريكية بعد صمود العراق اصبحت أكثر ثبوتا. فصمود العراق عزز مواقف الباحثين عن الحق والعالمين بالاجحافات التي تلحق بقضايا الشعوب العربية بعد أن أعطاهم العراق مثالا واضحا بان السياسات القديمة لم تعد صالحة وأن الداعين لها غير صافي النية تجاه المنطقة ولا تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة. ونكاد نقول بأن هذا القانون هو مثال حي عن المستحيلات التي دخلت في عالم الممكن بفضل صمود العراق وبفضل تقهقر دور غربان اسرائيل في الإدارة الأمريكية. وان قدراتهم ما زالت محدودة نوعا ما ولكن «ما لا يبلغ كله لا يترك جله».

وكان حريا بالحكومة السورية أن تملك تصورا أقرب للحقيقة عن آليات القرار السياسي الأمريكي. فالسياسة الأمريكية لا يملكها فرد، ولا يصنعها شخص واحد. وقد يبدو للانسان العادي أن هناك تيارا واحدا يحكم هذه السياسة الخارجية؛ وهذا الامر صحيح، ولكن هذا التيار لا يمنع وجود بعض القرارات التي تتمكن من الولادة وإن كانت خارجة عليه. ومن ناحية أخرى فإن التيار المسيطر رغم بقائه خلال حكم الرئيس ولكن حدود عمله ومجالاته دائما في صراع مع التيارات الأخرى، ويمر بفترات تتقلص فيها قدراته على تنفيذ مخططاته مع زيادة أخطائه وظهور أعماله الفاشلة أمام الجهاز الاداري للحكومة وأمام الرأي العام الأمريكي.

والقانون الجديد لمساعدة الديمقراطية في سورية وليد هذه الآليات التي تحكم القرار السياسي الأمريكي. فليس كل ما يصدر عن الإدارة الأمريكية شر مطلق ولن يكون خيرا مطلقا.

والقيادة السورية التي طالما رددت بأنها تبحث عن وسائل التعامل مع صانع القرار الأمريكي، ولطالما بحثت عن تشكيل «لوبي سوري» في أمريكا ـ بدرجات نجاح أدع لها تقديرها ـ فلا بد لها من مراجعة فهمها وادراكها لتركيبة القرار السياسي في أمريكا. وكان حريا بالحكومة السورية أن تفكر مليا قبل أن تعلن الحرب على قرار مكتب الشرق الأدنى. إن تصريحات السوريين السلبية ليست سوى «ذخيرة حية» تقدمها لمؤيدي اسرائيل في الإدارة الأمريكية وأخطر ما في الأمر أنها ذخيرة تستعمل ضد من يدعو لتحكيم العقل في تعامله مع القضية العربية.

### لا بد من رفض لـ«فوضوية المحرمات»:

أما التعامل مع هذه الأمور على أنه «عمالة للخارج» كما هي العادة فهو أمر غير مقبول، فما زلنا نذكر بان الدكتور الأسد صرح لمذيع (سي إن إن) في الربيع الماضي بأنه «ليس كصدام حسين وأنه مستعد للتعاون» فالتعامل أو التعاون مع الادارة الأمريكية يجب أن لا يسقط في ديماغوجية «فوضوية» المحرمات. فهذه الفوضوية لن تفيد سورية إلا في التعامي عن وسائل متاحة تساعدها في صمودها وفي حركتها نحو الأمام. والاصرار على استعمال فوضوية المحرمات له ردات فعله سيتحمل مسؤوليتها من في السلطة لاحقا، فنحن ما زلنا نذكر أن السفير السوري في واشنطن كان قد هدد في الربيع الماضي بالغاء كل التعاون الأمني والاستخباراتي بين سورية وأمريكا ومن يلوح بفوضوية المحرمات ستوجه له التهمة ذاتها باسم الفوضوية ذاتها. ومن حق السوري أن يتساءل إذا ما الذي يزعج من مشروع كهذا؟ هل مصدر الازعاج أن هذه الأموال من الممكن أن تستخدم لتوعية الناس بأهمية سيادة القانون، أو أنها قد تستخدم لتدريب الكوادر الاعلامية على الخروج عن النص المكتوب الذي دأبوا عليه للسنوات الخمسين الماضيات؟ أم تراها ستتأثر من مشروع قد يساهم في تدريب الحركة النقابية العمالية على المطالبة بحقوقها في هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها اقتصادنا؟ أم ترى أن دورة تدريبية تمولها هذه الأموال لتزيد من فعالية الهيئات الأهلية و مشاركتها في مواجهة قضايا المجتمع والناس سيكون لها تأثيرها السلبي على صمود البلاد؟

إن هذه الملايين الخمسة المخصصة لهذا المشروع ليست حكرا على الأمريكي ليستفيد منها، وكنت أتمنى أن تعلن جامعة دمشق أو كلية العلوم السياسية فيها ترحيبها بمثل هذه القوانين، بل أن تعمل عازمة على تطوير برنامج ما تموله من خلال منحة كهذه. فإذا كان السوريون يريدون أن يبنوا جسور التواصل مع الولايات المتحدةالأمريكية، فإنه من خلال العمل على مشاريع مشتركة كهذه سيطلع الأمريكي على السوري في ساحة العمل البناء الحقيقية. ومن خلال مشاريع كهذه سنتمكن من خرق حواجز كثيرة لم يستطع التعاون الاستخباراتي والأمني الذي نمارسه في سراديب السياسة السرية اختراقها.

إنه كان حريا أن ترى القيادة في هذا القانون فرصة سانحة لبناء ولو جسور متواضعة للحوار مع بعض الجهات الأمريكية. وإن التيار الاصلاحي في الحكم السوري عليه أن يرى في هذا القانون فرصة لدعم هذا التيار داخل السلطة الحاكمة. فعوضا عن إخافة الجميع بالاتهامات الفوضوية، كان من الأصلح أن يشجع جامعات القطر والمنظمات الأهلية لاستغلال هذا القانون، فبنود القانون الجديد لا تخرج عن المساهمة في الأهداف التي طالما رددها الدكتور الأسد منذ وصوله للقصر الجمهوري، أولم يصرح أكثر من مرة أن الضغوط على سورية هي عامل تأخر الاصلاح. فهذا القانون لا يحمل في طياته أي ضغوط ولا يمكن أن يهدد احدا الا من كان عازما على أن يحول سورية إلى دكتاتورية.

### على المعارضة أن تملك مزيدا من ثبات القدم:

أما ردة فعل شخصيات في ما يسمى المعارضة فتعكس أيضا غياب الرؤية الحقيقية والنضج اللازم والضروري، فقد قفز البعض بتعليقه على أنها أموال وضعت لقلب النظام الحاكم في سورية. وأكد بأنه «لا يمكن أن يسقط النظام إلا بمساعدة الولايات المتحدة» (أنظر أيلاف) فهذا أيضا يعكس بأن هذه الشخصيات لا تدرك حيثيات القرار الأمريكي، وأنها لا تقل تعميما وفوضوية في ردة فعلها.

فجهات المعارضة هذه تحتاج أن تخرج من «اسقاط النظام» كحالة ذهنية وأن تبحث عن وسائل لانضاج فكرها السياسي والحركي، وأن تتحول من مشروع «اسقاط نظام» إلى مشروع «بناء دولة» ومن حالة استجداء النظام إلى حالة حوار مع الشعب. فلن يتدخل الخارج لاسقاط النظام. كما أن النظام لن يتمكن من التحول الديمقراطي ما لم يتم توليد رؤية ناضجة للذات وللدولة لدى كوادر الاصلاح في صفوف السلطة الحالية وفي صفوف المعارضة. فهناك حاجة ملحة لتنمية قدرات العمل السياسي في منأى عن التدخل السلطوي.

كما أن المنحة لم تخصص قط اسم المعارضة السورية كمستفيد منها. فكل من يسعى لتحقيق أهداف المنحة والتي ذكرناها سابقا، وهذه الأهداف طالما كررها الدكتور الأسد في أحاديثه، يمكنه أن يستفيد منها سواء مع الحكم في سورية أم ضده. ونحن نأسف أن الخلاف الكبير على مبلغ لا يتجاوز الملايين الخمسة، ومقارنة مع مقدار المعونات الأمريكية للدول الأخرى يكاد أن يكون زهد المبلغ استهزاء بسورية معارضة ودولة، ولكنه ضمن الظروف الراهنة للعلاقة بين الدولتين، وضمن ظروف الهيمنة الصهيونية على السياسة الخارجية الأمريكية، علينا أن ننظر له على أنه خطوة صغيرة جدا ولكنها ايجابية، فهي من ناحية أولى تشكل محاولة وصل لسياسة القطيعة التي تتبناها الإدارة الأمريكية، ومن ناحية أخرى، تشكل نقلة نوعية ما إذ تنقل التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المنطقة إلى مستوى آخر يتصل مباشرة بالمواطن وجمعياته الأهلية، بعد أن عرفنا عقودا طويلة بوجود تعاون بين الدول وأمريكا على مستوى الحكومات حيث قصر هذا التعاون على تزويد بلدان العالم العربي سرا بمعدات القمع وحفظ النظام التي طالما استعملها الحاكم في ترسيخ هيمنته على السلطة.

اننا علينا أن ندرك أن هذه المنح لن تقدم لأي جماعة معينة حسب القانون الأمريكي، ولكن تقدم على أساس مشروع محدد له أهدافه، معلوم البداية والنهاية محدد الوسائل والأهداف. وطالما أن هذه الأهداف متسقة مع الغرض المعلن من النص فبإمكان أي جهة في سورية أو خارجها الاستفادة منها ولو كانت من كوادر حزب البعث. فمن ينظر لهذه المنحة على أنها دفعة على الحساب لإسقاط النظام فإنما يغالط نفسه.

أخيرا يؤسفني أن أجد نفسي في موضع النقد لكل من النظام الحاكم والمعارضة معا في هذه القضية، فالأمر اخطر من مجرد خمسة ملايين دولار تستطيع حفنة من المغتربين السوريين في أمريكا أن يقدموا بدلا عنها بل ان امكانيات الجالية السورية في أمريكا تتجاوز هذا المبلغ بكثير، ولكن ما هو مهم في هذا الأمر هو حلقة الوصل التي طالما نسعى لانشائها بين بلادنا والمؤسسات الأهلية الأمريكية، وهذه المنحة خطوة صحيحة بهذا الاتجاه، فإن أردنا الحوار المباشر مع هذه المؤسسات، فمثل هذه المشاريع هو الوسيلة المرامة بحيث يتم اللقاء والحوار في ساحة العمل وليس في ساحة النزال والتهم المتبادلة، وقانون المنحة هذا، ولو كان من غير تمويل حقيقي، فإنه يعطي الغطاء القانوني للتعاون بين المجتمعين في لحظة تاريخية حرجة حيث بات مجرد التعامل مع سورية مصدر شبهة في أمريكا. إن المثل يقول «بأن النصر يتحقق طلقة طلقة» وفي علاقاتنا المأزومة مع الآخر فكل خطوة ايجابية مهمة على الطريق.

---

* اقتصادي وأكاديمي مقيم في شيكاغو
kassarm@yahoo.com

---

# تفسير التفجير عند السفير!

**جمال محمد تقي***

■ سجل انه في يوم 22/ 2/ 2006 وفي تمام الساعة السادسة والنصف صباحا حسب توقيت بغداد تم وبعملية خاطفة ومباغتة من قبل مجموعة صغيرة مسلحة ترتدي زي مغاوير الشرطة تفجير قبة الامام علي الهادي بواسطة عبوتين ناسفتين وضعوها بين مفصل القبة والجدار الذي يحملها، وقبل دخولهم المرقد اعتقلوا حراسته المكونة من ثلاثة من رجال الشرطة اوثقوهم واخرجوهم الى خارج الصحن ثم تركوا المكان وبعدها بدقائق حصل الانفجار الذي الحق ضررا بالغا في بناء القبة وواجهة المرقد الامامية علما انه لم تسجل اية اصابات او ضحايا نتيجة التفجير.

سجل التساؤلات التالية للتحقيق في معرفة الدوافع الفعلية والملموسة، والجاني الحقيقي في هذه الجريمة السياسية والجنائية معا:

ـ هل الموقع المستهدف مهدداً سابقا؟

ـ ما هي ردود الافعال وكيف تسير اتجاهاتها؟

ـ لماذا في هذا الوقت بالذات؟

ـ من هم المشتبه بهم؟

ـ ايمكن ان تكون جريمة مركبة، اي ان يكون الفاعل الحقيقي قد اختفى وراء مجرم مأجور، او انه متأكد من ان اصابع الاتهام ستوجه الى جهة بعينها (الزرقاوي) مثلا والذي تعودت اجهزة الامن والجيش الامريكية والعراقية وكذلك الاعلام الاشارة لها في مثل هذه الحالات وجعلت منها شماعة جرمية تعلق عليها كل غرائب وعجائب الامور للتغطية على الفاعل الحقيقي الذي غالبا ما يكون مجهولا وغير مشخص عندها؟

ـ من هي الجهات المستفيدة من انعكاسات وتفاعلات هذه الجريمة من غير الجهة الشبحية المذكورة اعلاه؟

ـ ما هي نتائج التحقيقات السابقة في الحالات الجرمية المشابهة التي حصلت مثل جريمة مقتل محمد باقر الحكيم مع مئة من انصاره قرب مرقد الامام علي، وجريمة جسر الائمة، وجريمة معتقل الجادرية، وجريمة فرق الموت، وجريمة الاعتداء على مرقد الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان، وجريمة الاعتداء على مرقد الامام عبد القادر الكيلاني؟

ـ هل مرقد الامام علي الهادي صيد سهل للفاعلين ولماذا؟

ـ هل اغلبية سكان مدينة سامراء يعتزون بمراقد الائمة التي تحتويها مدينتهم وهل هم مستفيدون اقتصاديا ومعنويا من هذا الاحتضان؟

ـ ماذا كان وضع المراقد في سامراء اثناء المواجهات العسكرية الطاحنة التي شهدتها سامراء بين الحين والحين ومنذ 9 نيسان (ابريل) 2003؟

سجل الاجابات بعد البحث والتحقيق وارسلها الى جهات محايدة في المنظمات الاقليمية والدولية والاعلام الاقليمي والدولي والمحلي المستقل لضمان عدم التستر على الفاعل الحقيقي ولضمان اعلانها وذلك لان الاجهزة العراقية والامريكية المشرفة عليها لا تتسم بالنزاهة والصدقية والحيادية والشفافية، وهي اكثر من يهمه الامر في مقتها للشفافية والدليل على ذلك انه لم تخرج ولحد الآن اي نتيجة علنية لاي تحقيق قد جرى الاعلان عن اقامته في معظم الجرائم السابقة والحليم تكفيه الاشارة.

### فتش عن المستفيد

الاعتداء المباشر بقصد الاضرار العمد برمزية المرقد دون اي دوافع اخرى واختيار وقت لا زيارة فيه يؤكد ان هذه العملية مدروسة ودقيقة واهدافها لا تبتعد كثيرا عن مقاصد اثارة المشاعر الطائفية والمراهنة بواسطتها على ردود افعال متبادلة من قبل الغوغاء والمتطرفين لتسييد وتصعيد حمى اصطفاف طائفي يراد له ان يفرز مؤثرات جدية على مجريات الحالة السياسية المتأزمة من وجوه عديدة، ان التحاصر الذي تعانيه قوى الائتلاف بتباين مكوناتها يجعلها في مأزق وارتباطات بعض قواها بتخابرات مع جارتنا العزيزة ايران يجعل دائرة الشبهات تتسع لتشمل اطرافا من الائتلاف ذاته اذا سلمنا ان المستفيد من تداعيات الاعتداء هو مرشح للاتهام، فتفكك الائتلاف وخماد حماسة مناصريه نتيجة عدم قدرته على استثمار نجاحه الانتخابي في الحصول على اي مكافأة حقيقية له ولمنتخبيه تجعل اي محقق ومدقق لا يستبعد اتهامه لهم خاصة وان هناك سوابق قد حصلت وهي تختلف شكليا مع الاعتداء الاخير لكنها بمضمون واحد.

اما المستفيد الاصيل من اشعال نار الفتن والترويع بها وتخويف كل الاطراف من امكانية وجودها في اي لحظة كانت هو ذاته الذي يريد توفير تبرير عملي يخلق مناخا يتقبل استمرار وجوده العسكري في العراق بحجة الحفاظ على السلم الاهلي في العراق اي ان المحتل وازلامه هم الذين يريدون حصول مثل هذه الاعتداءات والتي لا تتطلب جهودا جبارة ما دام غبار الفوضى يغطي القتلة في عز النهار واذا لم تفلح عملية تدمير قبة مرقد بهذه الرمزية فانهم لا يتأخرون عن الشروع بغيرها كأن تتم عملية اغتيال لرأس كبيرة من رؤوس النجف او كربلاء (السيستاني او عبد العزيز الحكيم او تفجير مراقد النجف وكربلاء) ان الغاية تبرر الوسيلة ولديهم غايتهم وهي اجهاض اي تقارب حقيقي بين القوى العراقية المختلفة حتى ضمن المجلس النيابي الجديد وتوحيد المواقف ازاء القوات المحتلة ومعارضتها لاي اتفاقية مع قوات الاحتلال تتضمن ايجار قواعد عسكرية مؤقتة او دائمة في العراق.

المشتبه به الثالث هو المتهم التقليدي هو الحاضر الغائب بمناسبة او دونها انه الزرقاوي شبح الاضاءة الاصطناعي الذي صار فزاعة ممجوجة، ومع ذلك ليكن ما دام هناك فعلا من يقول انه ذهب للجهاد في العراق ضد غزو الكفار والطاغوت الاكبر، المهم يتضح من خلال اسئلة التحقيق المثارة والتي سجلناها في البدء بأن مراقد الائمة في سامراء هي صيد سهل لو ارادت جماعة الزرقاوي تفجيرها بالكامل.

وبعد حوالي ثلاث سنوات هل يعقل انهم قد تذكروها وهي التي في متناول اليد؟ هذا لا يستقيم مع منطق الحال، واذا اصدر الزرقاوي بيانات تدعو لمقاتلة الشيعة وتفجير حسينياتهم لكنها خلت من الدعوة لتهديم مساجد الائمة هذا اذا افترضنا ان البيانات المذكورة حقيقية، ثم انه ولفترة 6 اشهر لم نسمع عن الزرقاوي وجماعته اي بيان او نشاط جديد حتى ان وزارة الداخلية اكدت انحسار هذه الجماعات وانتهاء فعاليتها (يريدونها كبارا كبارا او يريدونها اصغار اصغار)!؟

### رب ضارة نافعة:

ان الضرر المادي الذي سببه هذا الاعتداء الآثم يمكن تداركه وببساطة لا سيما وان المرقد والقبة ذاتها بحاجة الى الترميم وهي كانت معدة لاجراء مثل هذه الاصلاحات، لكن الضرر المعنوي لا يعوض الا بالكشف عن المجرمين المأجورين الذين قاموا به مهما كانت هوية الجهات الدافعة لهم ـ قوات الاحتلال وسفيرها الخبير، ام اطراف مغرضة ومتطرفة محسوبة على الائتلاف، ام جماعة الزرقاوي ـ وعليه لا يجب نسيان حقيقة شاخصة الا وهي ان الامريكان ما زالوا يريدون حفر خنادق لهم في ارضنا اي انهم يريدون البقاء المقنن والفعال بذات الوقت وحتى يتحقق لهم ذلك يجب ان يحتفظوا بكل خيوط اللعبة وان يجعلوا الجميع بحاجة لهم رغما عنهم!

اما ما ورد من ردود افعال من المراجع الدينية والقيادات الاجتماعية والسياسية فهي لم ترتق الى مستوى مناسب من الحكمة والتوازن وكانها تلمح الى ردود افعال عنيفة وضد اهداف بعينها!

المطلوب من هذه المراجع والقيادات ان تطالب قوات الاحتلال التي تسير القطعات العسكرية العراقية وتشرف عليها وعلى مخابراتها وعلى شرطتها ان تحدد فترة زمنية تجدول فيها انسحابها، وعلى البرلمان الجديد ان كان مجلسا يمثل الشعب حقيقة ان يرفض التمديد لقوات الاحتلال، ثم التهديد بالعصيان المدني اذا لم تستجب قوات الاحتلال لها، والضغط على الحكومة العراقية للكشف عن كل نتائج التحقيقات السابقة ان وجدت ومحاسبة المقصرين والفاسدين او المجرمين الذين يستخدمون اجهزة الدولة لتحقيق اغراضهم الفئوية اواغراض المحتلين الدنيئة، لنحقق بذلك منطوق المقولة القائلة رب ضارة نافعة.

---

* كاتب من العراق

---

## عن الاغتيال السياسي:

# أما آن لهذا المتجندل «ظافر المصري» أن ينصف؟

**د. أسعد عبد الرحمن***

■ عشرون عاما مضت ونحن ننتظر وقفة نفي صريح، أو اعتذار جريء، أو ادانة موثقة لعملية اغتيال جرت ضد شخصية نابلسية (بل فلسطينية) بارزة حيث «أعلن» مسؤوليته عنها «فصيل» أحمل له، بل يحمل له كثيرون، قدرا هائلا من الاحترام. أما المغدور، أو بالأحرى الشهيد في يقيني الثابت، فهو ظافر المصري الذي تجندل على أرض «نابلس» الباسلة في يوم ربيعي فلسطيني أخاذ في الثاني من آذار/مارس 1986. وأما «الفصيل» فهو «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

هل قلت «عشرون عاما مضت ونحن ننتظر»؟!! في الحقيقة، كثيرون من أحبتي في «الجبهة» وخارجها يعلمون أنني ـ وغيري بالتأكيد ـ لم نكن «ننتظر» بقدر ما كنا نعمل من أجل جلاء الحقيقة كاملة وبخاصة وأن شعار «الجبهة» الذي نعتز به ونفخر كان ولا يزال: «الحقيقة، كل الحقيقة، للجماهير». وفي سياق المساعي المبذولة لجلاء تلك الحقيقة المحددة، تحدثت، مرارا وتكرارا، الى عدد من القادة الأبرز في «الجبهة» مؤكدا على معرفتي بحقيقة مركزية قوامها أن أسلوب الاغتيال ليس من سياسة «الجبهة» بل هو غير مقبول عليها. وحتى لو كان الأمر عكس ذلك، فان من حقي (حقنا) ـ فيما أظن ـ أن أعلم (نعلم) حيثيات وظروف وقرائن عملية الاغتيال تلك التي استهدفت أخا حبيبا، و«ابن بلد» (حيث «تنبلست» جزئيا منذ العام 1956) علاوة على زمالة جمعتنا، وصداقة ربطتنا في منتصف الستينات من القرن الماضي أثناء الدراسة في «الجامعة الأمريكية في بيروت» حيث نشأت، أساسا، «حركة القوميين العرب» التي انبثقت منها، أساسا، «الجبهة الشعبية» لاحقا.

المسألة، اذن، مسألة جلاء للحقيقة. وفي هذا السياق، ثمة ثلاثة احتمالات:

(1) اما أن تكون «الجبهة»، كجبهة، لم تقم بذلك العمل الاغتيالي، بل قام به فرد أو خلية بدون قرار مركزي، وعندئذ فان ذلك الفرد أو تلك الخلية تكون قد خالفت الأصول التنظيمية ويجب محاسبته/محاسبتها! أما السكوت عن مثل هذا التجاوز من قبل «الجبهة» فان فيه اساءة لها ... وقطعا اساءة للشهيد ... وزوجته وأبنائه وعموم عائلته وأحبائه وأصدقائه ومعارفه بل وعموم الشعب العربي الفلسطيني.

(2) واما أن تكون «الجبهة»، كجبهة، قد قامت بالعمل ـ مع سبق الاصرار والتعمد ـ لأنها رأت في المرحوم «ظافر» هو ـ لا قدر الله ولا سمح ـ «عميلا» يتوجب تصفيته! وفي هذه الحالة، نسأل السؤال المركب: منذ متى أصبحت «الجبهة» مع نهج الاغتيالات؟! وما هي القرائن المؤيدة «لعمالة» ظافر؟ ومن يعطي أي فصيل حق الاتهام و«المحاكمة» واصدار القرار وتنفيذه بدون أصول قضائية (عادية أو حتى ثورية)؟ وفي هذا السياق، أقول شخصيا، وأكرر ما سمعته من كثيرين: ان «ثبت» ـ بالدليل القطعي الدامغ ـ عمالة ظافر (وهو قطعا بريء منها ... حتى يدان) فاننا ـ على الأقل بعضنا ـ ليس فقط لن نستنكر، وربما ـ بعضنا على الأقل ـ قد نتجاوز مسألة غياب الأصول القضائية العادية ونقبل بالأصول القضائية الثورية مع أنها خاصة بفصيل واحد من فصائل منظمة التحرير وليس من مؤسسة «القضاء الثوري» للمنظمة. بل انني ـ في حالات فلسطينية بل عربية مشابهة ـ سمعت مباشرة أو قرأت نقلا عن الأبناء والأحفاد (وعموم الأقرباء) من رد على عمليات الاغتيال في الشارع الفلسطيني (والعربي) بالقول: ان ثبت أن أبانا (أو قريبنا) عميل فنحن نبارك الاغتيال ... رغم غياب الأصول القضائية العادية ... لكن، يتابع هؤلاء قائلين: نحن نطلب الدليل القطعي الدامغ!

(3) واما أن تكون «الجبهة»، كجبهة، قد اتخذت قرارها (أو تبنت قرار فرد/خلية فيها) ثم ثبت خطأ ذلك القرار! وفي هذه الحالة، نقول: اننا نعلم أن «الجبهة الشعبية» تملك من الأخلاق والجرأة ما يدفعها للاعتراف بالخطأ والاعتذار (وان كان ذلك لن يعيد «ظافر» الينا أو لعائلته) لكنه حق من حقوق عائلة وأهل وأحباء وأصدقاء ومعارف «ظافر»، بل انه حق لعموم الشعب الفلسطيني ولحركة فتح التي تبنت «ظافر» عضوا فيها وشهيدا من شهدائها منذ وقعت الواقعة!

وسواء كانت «ذريعة» الاغتيال قبول «ظافر» وصحبه قيادة بلدية نابلس في ذلك الوقت، أو التنسيق مع الأردن، فان على الحكم المنصف الادراك (بدون حاجة لادعاء «الحكمة بأثر رجعي») أن ذلك «القبول» لم يكن قرارا ذاتيا وانما تنفيذا لقرار اتخذته حركة فتح (وبخاصة أمير الشهداء جهاد الوزير ـ رحمه الله رحمة واسعة).

واذ أطلق على «ظافر» تعابير «أخ حبيب» فانما أتحدث على هدى القاعدة المعروفة: «كم من أخ لك لم تلده أمك»! وان تحدثت عن صداقتي معه، فانما أتحدث على أساس أن «الصداقة كنز لا يفنى»! وان تحدثت عن محبتي له، فانما أتحدث عن «ظافر» الانسان/الانسان المتجسد فيه والذي جعله يحظى ـ في أوساط واسعة ـ باسم «حركي» هو: والد الفقراء! والمسألة هنا ـ كما تلاحظون ـ ليست مسألة عواطف لا معنى لها! فهذه عواطف نبعت من حقيقة أن «ظافرا» كان ـ أكرر ـ انسانا بكل ما في الكلمة من مضمون، وكان معطاء بكل تواضع لأنه كان، أصلا، كريما بلا حدود، وخلوقا حتى الادهاش! ولمن لا يعرف أو يريد الاستزادة، أو لمن يريد التأكد كي يطمئن قلبه، أو لمن يزعم أنه «يعرف» غير ذلك، نقول له: إسأل عنه من كان به عليما ... أي عموم أهل نابلس بل والناس/الناس خارجها.

واليوم، اذ أكتب ما اكتب (ويشهد الله والوطن بقسم معظّم مغلّظ أن لا أحد من أهله قد طلب هذه الشهادة أو علم بها قبل نشرها) فان ذلك ـ ولأكن صريحا ـ ليس فقط حبا بظافر (وهو حبيب حبيب حبيب) وليس فقط حبا بالجبهة (التي خبرتها وعرفتها منذ كانت مجرد فكرة) وليس فقط حبا بضرورة تفعيل شعار «الحقيقة، كل الحقيقة، للجماهير» (وهو شعار أثير عندي) وليس فقط كرها مني بأسلوب الاغتيال بالمطلق (فهو أسلوب العاجز الظالم) ... وانما حبا في اعلاء نهج القضاء الذي ان لم يعلى شأنه في فلسطين (وعموم الوطن العربي ـ كما هو الحال في العالم المتحضر) فلن تكون لنا الدولة التي ننشد، بل ولن تقوم لنا قائمة. كما أكتب لأن الأوضاع في فلسطين ـ هذه الأيام ـ مفعمة بالاحتقان بمختلف أنواعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية. وكذلك، لأن الظاهرة/الفضيحة التي أسميناها «الفلتان الأمني» مرشحة أكثر من أي وقت مضى للتوحش والانفلات من جديد ـ لا سمح الله ولا قدر. وفي نهاية المطاف، يجب أن لا نرسي «تقليدا» بعدم التساؤل و/أو المساءلة عن عمليات الاغتيال الفلسطينية/ الفلسطينية اذ أن هذا الحال مثله مثل «الماء القاتل» يبدأ بقطرة، ثم يصبح سيلا ... ثم يأتي الطوفان ... والعياذ بالله!

---

* كاتب من فلسطين

---

## كتبت مقالا في «القدس العربي» بعنوان «كلنا تيسير علوني»:

# اطوار بهجت وجرح الصحافة النازف

**أحمد بوقرين ***

■ عندما شرعتُ في كتابة هذه المقالة كعربون وفاء لمهنة المتاعب بعد نبأ اغتيال مراسلة قناة «العربية» المغدورة أطوار بهجت السامرائي، أردتُ أن أبحث لأتعرف عن شيء من سيرة حياة هذه الصحافية الشجاعة الباسلة، فإذا بي أجدها قد كتبت مقالة في صحيفة «القدس العربي» قبل سنة بالضبط من اغتيالها بعنوان «كلنا تيسير علوني» وهي تبدي تضامنها مع مراسل الجزيرة تيسير علوني، حيث تقول أطوار في خاتمة مقالتها تلك «أي حال ينتظرنا نحن الذين كلنا تيسير علوني»، وكأنها كانت تعلم تماما المصير المرعب الذي كان ينتظرها في سامراء، فعجبتُ لحال هؤلاء الصحافيين، يساند بعضهم بعضا، وفي ذات الوقت ينعى بعضهم بعضا، ولا يوجد من يضمد جراحهم أو يشد من أزرهم، أو حتى من يحميهم من رصاص الغدر الآثم، فعندما قُتل مراسل الجزيرة طارق أيوب في بغداد نعاه ياسر أبو هلالة في عمان، وعندما اغتيل الصحافي الليبي ضيف الغزال كتب عنه محمد كريشان، وعندما قتل جبران تويني كتب عنه أحمد الفيتوري، وعندما حُكم ظلما على تيسير علوني كتبت عنه أطوار بهجت، وها نحن اليوم نكتب عن أطوار وزميليها الذين قتلوا وهم يؤدون رسالتهم الإعلامية النبيلة بالسعي وراء الحقيقة ونقلها مثلما هي دون أي رتوش.

لقد بدا مشهد اغتيال أطوار واثنين من زملائها، حزينا وكئيبا، كما لو أنه كُتب على مهنة الصحافة أن يستمر جرحها النازف إلى أمد مجهول، وقد جاء هذا اليوم تتويجا لحملة يقف خلفها الغدر الآثم الذي يحاول زرع الخوف والهلع في نفوس الصحافيين، على نحو متسلسل من الغدر المدجج من قبل النظام الانجلو أمريكي ومرتزقته الذين يتاجرون بمصير هذا الشعب الجريح، لقد كان يوما ممرغا بدم كادر إعلامي آخر يسعى جاهدا لإيصال الحقيقة. إن ما جرى لأطوار بهجت وزميليها يؤكد ما قلناه سابقا ونقوله الآن أيضا من أن مهنة الصحافة ليست كما يظن البعض للأبهة والتمظهر والوجاهة والتفاخر بحمل البطاقة الصحافية، والتردد على نقابة الصحافيين لحضور الاجتماعات والندوات، والجلوس على الكراسي الدوارة داخل المكاتب الصحافية المجهزة بكل وسائل الراحة والاسترخاء، والدعوة لحضور الولائم الفاخرة ذات اليمين وذات الشمال، واحتساء الشاي وتناول المرطبات بعد إجراء الحوارات والمقابلات الصحافية مع الشخصيات المرموقة، وإنما حياة الصحافيين ومهنة الصحافة في عالمنا العربي غير ذلك تماما، فهي مهنة الجد والكد، التعب والنصب، الشقاء والمعاناة، السهر والقهر، الألم والدم أحيانا، وبالفعل فإن هذا ما حدث مع أطوار، فقد عانت أطوار كما عانى الصحافيون في العراق كثيراً من مخاطر الحرب وويلاتها، وهم يحاولون نقل الأخبار أولا بأول إلى مؤسساتهم الإعلامية، إلا أن أطوار استطاعت وبشجاعة منقطعة النظير أن تنقل أحداث هذه الحرب ومجرياتها بكل موضوعية ونزاهة وحياد تحت قصف ووابل نيران قوات الاحتلال الأمريكي، كما استطاعت مواصلة عملها كمراسلة من الميدان الساخن رغم الخطورة والموت المحقق الذي كان يرافقها في كل لحظة من لحظات عملها، ومما يؤكد شجاعة هذه الصحافية العراقية الباسلة ذات الكفاءة والموضوعية المهنية العالية أنها أول امرأة عراقية تذهب للدوام والعمل خلال الحرب الأمريكية على العراق، إذ لم تلتزم بقرار وزارة الإعلام العراقية السابقة التي أصدرت تعميماً منعت بموجبه النساء من الدوام أثناء الحرب، وكانت تقوم بتأدية واجبها الصحافي والإعلامي على أحسن وجه، رغم المصاعب الكثيرة والخطيرة. لقد كانت أطوار تحلم باستقرار وطنها الجريح العراق، وخروج المحتل الأمريكي منه، وتكاتف جميع طوائف الشعب العراقي وأديانه، كما كانت مثالاً صادقاً للتعايش المشترك بين فئات المجتمع العراقي المختلفة حيث نشأت وترعرعت في كنف أب سني وأم شيعية بعيدين كل البعد عن التعصب والمذهبية، الأمر الذي يبين هوية الجناة الذين أقدموا على هذه الجريمة النكراء، فكونها سنية وشيعية في ذات الوقت فإن هذا يجعل عملية استهدافها من كلتا الطائفتين أمرا مستبعدا تماما، وبالتالي يكون الاحتمال الأقرب هو دخول جهات أخرى على الخط، من الذين يعكر عليهم صفو متعتهم بثروات العراق وخيراته صوت الصحافة الصادق الحر، وأياً كان الجاني الحقيقي فإن أطوار راحت ضحية أيادي الغدر الآثمة، وباستشهادها سقطت ورقة جديدة من شجرة الصحافة في العراق المحتل الذي بات الصحافيون فيه اليوم بين قتل ينهي تأدية المهمة، أو خطف يقطع وصول الكلمة، أو ترويع تضيع معه الحقيقة.

---

* صحافي من ليبيا
ahmedbogrin@hotmail.com